ولأن الطائفية في الإسلام ليس الأساس فيها متصلا بالاعتقاد، أو في الأصول التي يجتمع عليها أهل القبلة، بل جلها في مسائل ليست من اللب، ولو ادعى بعض الطوائف أنها من اللب.

لهذه الاعتبارات نقرر أن الطوائف الإسلامية يجب أن تتفق، وتتلاقي على محبة من ا ورضاه، وتحت ظل كتاب ا تعالى، والسنة الصحيحة، والمقررات الإسلامية التي علمت من الدين بالضرورة، ولا مانع من أن تختلف، ولكن يكون اختلاف آحاد في منازع فكرية، لا افتراق فيها، ولا يكون اختلاف جماعات وطوائف تفرق ويجعل الأمة الإسلامية قطعاً متنابذة متدابرة متنافرة.

7 ـ ولسنا نقصد بمحو الطائفية محو المذهبية، وإدماج المذاهب الإسلامية في مذهب، فإن ذلك لا يصح ولن يكون عملا ذا فائدة، لأن إدماج المذاهب في مذهب ليس عملا علمياً يحمد عند العلماء، فإن كل مذهب مجموعة من المعلومات أقيمت على مناهج تتجه في مجموعها إلى النصوص الإسلامية والبناء عليها، وهو ثمرات جهود لأكابر العلماء في هذا المذهب، وكل إدماج فيه إفناء، وليس من المصلحة العلمية في شيء إفناء تلك الجهود الفكرية التي قامت في ظل القرآن والسنة والصحيحة الثابتة، بل يجب أن تكون كل الجهود قائمة على أصولها، يرجع إليها، ويختار منها عند العمل أصلحها للبقاء، أو أكثرها ملاءمة للأزمان، أو أقواها اتصالا بالقرآن، مع بقاء المصدر في موضعه يرجع إليه.

وفوق ذلك فإن المذاهب الإسلامية تراث علمي هو للجميع لا لطائفة من الطوائف، ومن المصلحة العلمية الاستحفاظ عليه، وبقاؤه تراثاً خالداً، وإن الأمم الأوربية على اختلاف قوانينها تدرس القانون الروماني والمذاهب القديمة في الشرائع لأنها ثقافة لابد منها، فكيف نفكر في إلغاء جزء من ثقافتنا العالية التي أثرت في القرون الماضية، وحملت معها صور التفكير في تلك القرون.

هذا وإن إدماج المذاهب بعضها في بعض فوق أنه لا يصح أن يكون غاية هو أمر لا ينال، إذ أن أساس الإدماج هو الاتفاق على مذهب واحد، وإن الاتفاق